

كلمة تونس خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

السيدة رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

السيدات والسادة

ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي ألقته مجموعة ال77 والصين ويرغب في إضافة الملاحظات التالية بصفته الوطنية.

ينعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ونحن نعيش ظرفا دوليا دقيقا وصعبا لاسيما في الدول النامية والأقل نموا ففي الوقت الذي لازلت فيه هذه الدول تعاني من التداعيات الكارثية لجائحة كوفيد، تجد نفسها اليوم في مواجهة سلسلة جديدة من الصدمات المتلاحقة والمتراطة التي لم تكن سببا فيها إلا أنها الأشد تأثرا بتداعياتها.

ولا شك أنّ ما عمق هذه الأزمة متعدّدة الأبعاد هو فشل المنظومة المالية الدولية الحالية في الإيفاء بولايتها الأساسية في تأمين شبكة الأمان المالي للدول التي تحتاجها، حيث أنها لم تيسر الولوج إلى التمويل الكافي وطويل الأمد لمساعدة الدول النامية على التعافي وعلى التأقلم مع التغيرات المناخية وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيدة الرئيسة

ونحن نستعد خلال الفترة المقبلة لعدد من المواعيد الدولية الحاسمة التي تعلق عليها شعوبنا آمالا واسعة، فإننا نتطلع إلى أن تسهم محادثتنا خلال هذا المنتدى في تعميق القناعة المشتركة لدينا جميعا بترابط مصير كل الدول والشعوب بشمالها وجنوبها، وبضرورة إحداث نقلة نوعية في معالجة التحديات وتفعيل الحلول المقترحة وترجمة تعهداتنا إلى أفعال حتى لا تتعمق الفجوة أكثر وحتى لا تؤدي إلى انقسام دائم يهدد الاقتصاد العالمي ويحدث تصدعات جيوسياسية إضافية نحن في غنى عنها.

قد يبدو شعار عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب، صعب المنال خلال السنوات القليلة التي تفصلنا عن سنة 2030، ولكن لا يمكن للفشل أن يكون خيارنا، فخطة 2030 للتنمية المستدامة ليست رهانا للدول النامية فحسب بل هي طوق النجاة لنا جميعا لأن مصير كل الدول والشعوب بشمالها وجنوبها واحد.

السيدة الرئيسة

لقد استمعنا خلال هذا المنتدى إلى عديد التصوّرات والأفكار الهامة حول سبل تسريع تحقيق أهداف التنمية ونحن ندعم كلّ هذه المقترحات، وخاصّة الخطة التحفيزية التي اقترحتها الأمين العام لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة، وما تضمّنته من حلول عملية لضخ السيولة وإعادة هيكلة الديون السيادية وخفض تكلفة الإقراض طويل الأجل وتوفير شبكة أمان مالي في مواجهة الصدمات والطوارئ، وهي مقترحات لا تحتاج إلى إصلاحات معقدة وتدابير طويلة الأمد، بل يمكن الشروع في تنفيذها وفق الترتيب الجارية إذا ما توفرت الإرادة السياسية الحقيقية وتحققت القناعة بمصلحتنا المشتركة في تفعيل التعاون والتضامن الدوليين لإعادة الثقة بين دول الشمال والجنوب وفي العمل متعدد الأطراف وفي منظومة الأمم المتحدة التي تبقى ملاذنا الأخير لمواجهة الأزمات والصدمات وأملنا في تحقيق عالم عادل وآمن ومستدام للأجيال الحاضرة والقادمة .

وشكرا